عرضان عاليا المخاطر

استراتيجيات حقوقية تشوبها عيوب خطيرة مرتبطة ببطولتيْ الفيفا لكأس العالم 2030 و2034

منظمة العفو الدولية

SPORT & RIGHTS ALLIANCE

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية.

وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2024
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar
وإذا نسبت حقوق النشر إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2024
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: IOR 10/8712/2024
اللغة الأصلية: الإنكليزية

amnesty.org/ar

صورة الغلاف: *تصميم كولين فو. الصور المركبة: © منظمة العفو الدولية، Getty Images*

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي **4**

بطولة الفيفا لكأس العالم 2030: إسبانيا والبرتغال والمغرب 4

بطولة الفيفا لكأس العالم 2034: السعودية 5

نتائج وتوصيات **6**

ملخص تنفيذي

في 11 ديسمبر/كانون الأول 2024، سيعقد الفيفا مؤتمرًا استثنائيًا لإصدار قرار بشأن إرساء استضافة بطولتي كأس العالم لكرة القدم للرجال 2030 و2034. وبوجود عرض واحد لكل بطولة، ستُسأل اتحادات كرة القدم - في تصويت واحد غير مسبوق يشمل كلتي البطولتين - عما إذا كانت ستوافق أم لا على اختيار إسبانيا والبرتغال والمغرب لبطولة 2030 والسعودية لبطولة 2034. وليتم اختيار كل عرض من المفترض أن يستوفي معايير حقوق الإنسان التي حددها الفيفا في شروط تقديم العروض واستنادًا إلى سياسة وأنظمة حقوق الإنسان لديه.

في 6 يونيو/حزيران 2024، أصدرت منظّمة العفو الدولية وتحالف الرياضة والحقوق (SRA) تحليلًا تفصيليًا لمخاطر حقوق الإنسان المرتبطة باستضافة بطولة الفيفا لكأس العالم لكرة القدم 2030 بشكل أساسي في إسبانيا والبرتغال والمغرب وبطولة الفيفا لكأس العالم لكرة القدم 2034 في السعودية. وكانت المخاطر التي حُدِّدت ملموسة في كلتيْ البطولتين، لكن على وجه الخصوص فيما يتعلق ببطولة عام 2034، وبينت أن ثمة حاجة لاستراتيجيات شاملة وفي بعض الحالات لإصلاحات قانونية كبيرة لاستيفاء شروط حقوق الإنسان لدى الفيفا.

وفي 31 يوليو/تموز 2024، أصدرت اتحادات كرة القدم التابعة للدول صاحبة العروض "ملفات العرضين" التي تلخص خططها المتعلقة بالبطولتين، إلى جانب "تقييمات مستقلة لسياق حقوق الإنسان" و"استراتيجيات حقوق الإنسان" التي تشكل جزءًا من شروط تقديم العروض لدى الفيفا. ويقارن هذا التقرير الموجز بين هذه الوثائق والمخاطر التي حددتها منظمة العفو الدولية وتحالف الرياضة والحقوق، حيث خلُص إلى أن أيًا من العرضين لم يُبين على نحو وافٍ كيف سيعالج مخاطر حقوق الإنسان الرئيسية المرتبطة بالبطولتين. ويثير بواعث قلق رئيسية حول الجدية التي يُنظر فيها إلى مراعاة حقوق الإنسان خلال عملية تقديم العروض.

وقبل التصويت في ديسمبر/كانون الأول، سيُصدر الفيفا أيضًا تقييمه الخاص لاستراتيجيات حقوق الإنسان. ولا يجوز أن يُستخدم لتلميع صورة عيوبها الواضحة.

وتعني المخاطر التي لم يُبت فيها المتعلقة ببطولة كأس العالم 2030 أنه ينبغي للفيفا جعل إرساء البطولة مشروطًا بإعداد استراتيجيات لحقوق الإنسان أكثر شمولية ومصداقية بكثير، مع إجراء مشاورات مجدية مع أصحاب المصلحة. وتظل المخاطر التي لم يُبت فيها المرتبطة بعرض 2034 في السعودية شديدة جدًا لدرجة أنه، تماشيًا مع معايير الفيفا نفسها، يجب عدم الموافقة على العرض إلى أن تُعالَج بصورة كاملة وموثوقة، من خلال الإعلان عن إصلاحات كبيرة وواسعة النطاق لاحترام حقوق الإنسان.

بطولة الفيفا لكأس العالم 2030: إسبانيا والبرتغال والمغرب

يتضمن ملف العرض لبطولة الفيفا لكأس العالم 2030 الذي قدمته اتحادات كرة القدم في إسبانيا والبرتغال والمغرب، خططًا لإجراء المباريات في 20 ملعبًا في 17 مدينة في البلدان المضيفة الرئيسية الثلاثة (اثنتان في البرتغال، وست في المغرب، وتسع في إسبانيا) - إضافة إلى ثلاث مباريات في أوروغواي، وباراغواي، والأرجنتين لا يشملها هذا التقرير. وتتضمن الخطط ملعبًا جديدًا يتسع لـ 115,000 متفرج يقام خارج الدار البيضاء وبنية تحتية جديدة للنقل.

وقد ألقى تقرير منظمة العفو الدولية، الذي أعدته في يونيو/حزيران 2024، الضوء على مجموعة من المخاطر الحقوقية المرتبطة ببطولة 2030، حيث خلُص إلى أن "هناك مخاطر جسيمة على حقوق الإنسان ينبغي التصدي لها بصورة استباقية" فيما يتعلق بحقوق العمال، والتمييز، والسكن، وحرية التعبير، وحفظ الأمن، والخصوصية.

في حين أن ملف العرض يقدم خططًا تفصيلية حول مرافق البطولة، فإن التقييمات والاستراتيجيات الحقوقية المصاحبة تشوبها عيوب وإغفالات خطيرة. على سبيل المثال، بينما قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب تقييمًا تفصيليًا لمخاطر حقوق الإنسان، إلا أن استراتيجية حقوق الإنسان التي قدمتها الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم لا تلتزم إلا بـ "الدعوة إلى" اتخاذ إجراءات حكومية لمعالجتها. وعلاوة على ذلك، تفتقر استراتيجية حقوق لإنسان التي قدمها اتحاد كرة القدم البرتغالي (FPF) إلى تفاصيل محددة للإجراءات التي ستُتخذ، أو لأصحاب المصلحة والحقوق الذين استُشيروا في العملية. واكتفى اتحاد كرة القدم الإسباني (RFEF) بإعادة تقديم تقييم للمخاطر قدمه أمين عام التظلمات في البلاد بدلًا من إعداد استراتيجيته الخاصة. ورغم

أهمية الأمر، لا تشمل أي من الاستراتيجيات التزامات حكومية واضحة بالإصلاح القانوني أو سواه من التدابير لاحترام بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالبطولة، أو إشراك أصحاب المصلحة على نحو وافٍ.
نتيجة لذلك، تبقى أسئلة عديدة بدون إجابة ومخاطر لم يُبت فيها. فعلى سبيل المثال، ما من التزام بزيادة عدد مفتشي العمل في البرتغال والمغرب، ولا بإلغاء التشريعات التي تُجرّم الأفعال الجنسية المثلية والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج في المغرب. وما من استراتيجية لحماية توفُّر المساكن متيسرة التكلفة للسكان في البرتغال وإسبانيا، ولا تفاصيل حول كيفية حماية الناس من عمليات الإخلاء القسري المرتبطة بالمشروعات الهائلة للبنية التحتية في المغرب. ولم يُعلَن عن إجراء أي إصلاحات جديدة للقوانين التي تقيد حرية التعبير والتجمع في أي من الدول المرشحة لاستضافة البطولتين ولا أي تدابير لحظر الاستخدام غير المناسب للرصاص المطاطي لتفريق الجموع.

بطولة الفيفا لكأس العالم 2034: السعودية

يحدد ملف العرض الذي أصدره الاتحاد السعودي لكرة القدم خططًا طموحة من أجل بطولة كأس العالم 2034 - معتمدًا على مشروعات ضخمة للبنية التحتية تتوقف على وجود قوى عاملة هائلة من العمال الأجانب. وتشمل هذه بناء أو ترميم 11 ملعبًا جديدًا، و185,000 غرفة فندقية إضافية وغيرها من المشروعات الكبيرة التي تتراوح من إنشاء خطوط للمواصلات إلى بناء مدن جديدة.
ونظرًا لسجل السعودية في مجال حقوق الإنسان، تترافق هذه الطموحات مع مخاطر هائلة. فقد خلُص تقرير منظمة العفو الدولية وتحالف الرياضة والحقوق في يونيو/حزيران 2024 إلى أن مخاطر حقوق الإنسان المرتبطة بحقوق العمال، والتمييز، وحرية التعبير، والإخلاء القسري، وقوات الأمن، والخصوصية في السعودية شديدة للغاية لدرجة "يصعُب رؤية كيف يمكن استضافة بطولة لكأس العالم في المملكة بدون وقوع انتهاكات واسعة النطاق، إلا إذا تمّت الموافقة على إجراء إصلاحات جوهرية والتقيّد بها".
كان التقرير واضحًا بأنه يتعين على السعودية أن تتمكن من تقديم عرض لاستضافة بطولة لكأس العالم أسوة بأي بلد آخر - لكن أيضًا شأنها شأن أي بلد آخر، لا يجوز منحها امتياز استضافة البطولة إلا إذا تمكنت من إظهار كيف ستتمسك بالواجبات المترتبة عليها تجاه حقوق الإنسان.
تشوب تقييم سياق حقوق الإنسان واستراتيجية حقوق الإنسان المصاحبَيْن لملف العرض السعودي عيوبٌ فادحة وإغفالات حرجة. ولا يتضمن "التقييم المستقل لسياق حقوق الإنسان" الذي أعدته شركة المحاماة آي آس آند أتش كليفورد تشانس (AS&H Clifford Chance) - الشريك السعودي لمؤسسة كليفورد تشانس (Clifford Chance) القانونية العالمية - أي تحليل لبعض من أشد مخاطر حقوق الإنسان وأكثرها شيوعًا في السعودية، حيث أغفل تمامًا قضايا مثل قمع الحق في حرية التعبير، أو تجريم الأفعال الجنسية المثلية، أو عمليات الإخلاء القسري الموثّقة جيدًا، أو عدم وجود حد أدنى للأجور، أو حظر النقابات العمالية. كما أنه يقلل من شأن التأثير الخطير لنظام الكفالة المعتمد في البلاد على العمال. وتتضمن استراتيجية حقوق الإنسان اللاحقة التي قدمها الاتحاد السعودي لكرة القدم حينها، مع بعض الاستثناءات، تتضمن إما الإغفالات نفسها إلى حد كبير، أو التزامات عامة وغير محددة بإجراء إصلاحات. ولم تردّ شركة كليفورد تشانس على رسالة بعثت بها 11 منظمة لحقوق الإنسان تسلط الضوء على هذه العيوب الخطيرة، بخلاف القول إنه سيكون من "غير المناسب" الإدلاء بمزيد من التعليقات ومشاركة روابط بسياسات الشركة.
إن عدم معالجة أو حتى اعتراف وثائق التي قدمها الاتحاد السعودي لكرة القدم ببعض من أشد مخاطر حقوق الإنسان المرتبطة بكأس العالم يعني أنه لا تزال هناك مخاطر ضخمة بوقوع انتهاكات شديدة وواسعة النطاق إذا تمت الموافقة على العرض الحالي من دون أن تقدم السلطات السعودية مزيدًا من التعهدات الملزمة قانونيًا والمحددة زمنيًا بإجراء إصلاحات.

نتائج وتوصيات

من الواضح أن الجزء المتعلق بحقوق الإنسان في عملية تقديم العرضين لبطولتيْ الفيفا لكأس العالم 2030 و2034 تشوبه عيوب فادحة. وقد أضعف الفيفا تأثيره بانتهاج عملية تخلو من عروض تنافسية أو أصوات منفصلة ومن ثم الحدّ بشدة من نطاق تقييم سياق حقوق الإنسان في السعودية بما يخالف سياساته و مسؤولياته على صعيد حقوق الإنسان. ويبدو أن اتحادات كرة القدم والحكومات صاحبة عروض الاستضافة لم تنظر إلى العملية بجدية كافية.

من الواضح أن اتحادات كرة القدم والحكومات التي قدمت عروضًا لاستضافة بطولتيْ كأس العالم 2030 و2034، ينبغي أن تُعدّ استراتيجيات حقوقية موثوقة، وملزمة، وشاملة بدرجة أكبر عبر التشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة والحقوق الخارجيين.

ويجب على الفيفا من أجل احترام سياسته المتعلقة بحقوق الإنسان وشروط تقديم العروض لديه ما يلي:

- جعل إرساء بطولة كأس العالم 2030 مشروطًا بإعداد استراتيجيات لحقوق الإنسان أكثر تحديدًا وشمولية بمراحل، استنادًا إلى مشاورات مجدية مع أصحاب المصلحة تُفضي إلى تعهدات ملزمة قانونيًا.
- وقف عملية منح السعودية حق استضافة بطولة 2034 في المؤتمر الاستثنائي المقبل للفيفا، إلا إذا أُعلِن عن إجراء إصلاحات كبيرة وواسعة النطاق مقدَّمًا من أجل معالجة مخاطر حقوق الإنسان الجسيمة كاملةً.
- الحرص على تقيُّد تقييماته لعرضي استضافة كأس العالم 2030 و2034 تقيدًا صارمًا بسياسات حقوق الإنسان وشروط تقديم العروض الخاصة به. إصدار التقييمات قبل وقت كافٍ من انعقاد مؤتمر الفيفا في 11 ديسمبر/كانون الأول بما يُمكِّن من فحصها.
- إعادة عملية التصويت المنفصلة لبطولتيْ 2030 و2034، حتى يتسنى فحص كل عرض على حدة.
- تكليف جهة بإجراء استعراض سنوي مستقل للتقيد بمعايير حقوق الإنسان في التحضير لكافة بطولات كأس العالم، ورفع هذا التقرير علنًا إلى مؤتمر الفيفا.

كذلك تتحمل الاتحادات الوطنية لكرة القدم مسؤوليات واضحة تجاه حقوق الإنسان، ليس أقلها بسبب العوائد المالية التي تكسبها من بطولة كأس العالم (من خلال المشاركة وإعادة توزيع العائدات) ودورها في التصويت للمضيف بوصفها أعضاءً في مؤتمر الفيفا. وتماشيًا مع هذه المسؤوليات، يجب على كافة اتحادات كرة القدم أن تدعو الفيفا إلى احترام التزاماتها وسياساتها المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن ضمن ذلك:

- استخدام نفوذها لدى الفيفا لضمان الموافقة على تعهدات أقوى وملزمة تجاه حقوق الإنسان لبطولتيْ 2030 و2034.
- دعوة الفيفا إلى فصل عملية التصويت على البطولتين، وإرجاء التصويت على عرض 2034 إلى حين إعداد استراتيجية موثوقة لحقوق الإنسان.
- عدم التصويت لصالح إرساء بطولة الفيفا لكأس العالم 2034 على السعودية إلا إذا وافقت على إجراء إصلاحات موثوقة وشاملة قبل انعقاد المؤتمر.
- اقتراح استحداث استعراض سنوي للتقيد بمعايير حقوق الإنسان، ورفع هذا التقرير علنًا إلى مؤتمر الفيفا.
- إعداد سياسات حقوق الإنسان الخاصة بها بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعًا.

اتصلوا بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضموا إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

عرضان عاليا المخاطر

استراتيجيات حقوقية تشوبها عيوب خطيرة لبطولتي الفيفا لكأس العالم 2030 و2034

إن بطولة الفيفا لكأس العالم للرجال هي الحدث الرياضي الأكثر مشاهدة في العالم، يرافقها تأثيرات اجتماعية، وسياسية، واقتصادية تتجاوز اللعبة نفسها بمراحل. وقد انغمست أيضًا لفترة طويلة في وحل الخلافات، والفضائح، وانتهاكات حقوق الإنسان.

في ديسمبر/كانون الأول 2024، سيُصوت 211 اتحادًا عضوًا في الفيفا على استضافة إسبانيا والبرتغال والمغرب لبطولة كأس العالم لكرة القدم للرجال 2030 والسعودية لنسخة عام 2034. ولكي يوافق على هذين العرضين، يُفترض بهما أن يستوفيا معايير ملزمة حول كيفية قيامهما بحماية حقوق العمال، ومنع التمييز، واحترام الحق في السكن، وضمان حرية التعبير وغير ذلك الكثير.

يُجري هذا التقرير تحليلًا لاستراتيجيات حقوق الإنسان التي قدمتها الدول صاحبة العرضين للبطولتين، ويقارنها بشروط الفيفا وبتقييم مفصَّل للمخاطر أعدته منظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران 2024. ويخلُص إلى أن أيًا من العرضين لم يبين على نحو وافٍ كيف استوفى معايير حقوق الإنسان لدى الفيفا. وفي حين أن ثمة حاجة لاستراتيجية حقوقية أكثر مصداقية من أجل بطولة 2030، فإن المخاطر التي لم يُبَتّ فيها في السعودية عالية جدًا لدرجة ينبغي للفيفا وقف النظر في عرض بطولة 2034 إلى حين إجراء إصلاحات كبيرة.

رقم الوثيقة: IOR 10/8712/2024
اللغة الأصلية: الإنكليزية
amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية